الاستبعاد الاجتماعى للمرأة العاملة فى قطاع العمل غير الرسمى فى المجتمع المصرى – دراسة سوسيولوجية على عينة من النساء المعيلات فى مدينة الإسكندرية

إيناس محمد فتحى غزال (*)

الملخص

تسعى الدراسة الراهنة إلى التوصل لهدف رئيسى مؤداه تقديم صورة عامة وحقيقية لظاهرة الاستبعاد الاجتماعى للمرأة المعيلة فى قطاع العمل غير الرسمى فى مجتمعنا المصرى من خلال تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشريحة والمشكلات التى تواجهها، وكذلك التعرف على الملامح المستقبلية المتوقعة لهذه الظاهرة.

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التى تسعى إلى إعطاء صورة وصفية تحليلية لقضية الاستبعاد الاجتماعى للمرأة المعيلة. وذلك على عينة عمدية حجمها 50 مفردة من نساء معيلات فى منطقة سوق باكوس فى مدينة الإسكندرية كمجال للعمل فى القطاع غير الرسمى، وذلك باستخدام استمارة المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها تدنى أوضاع المرأة التى تلتحق بهذا النوع من العمل بحثا عن لقمة العيش وخاصة فى ظل زيادة الفقر والحرمان المادى وهذا يمثل عملية منظمة للاستبعاد الاجتماعى.

ولذا توصى الدراسة بضمان حصول المستبعدين على حصتهم العادلة من الاحتياجات الضرورية من رعاية غذائية وصحية وتعليم وتأمين اجتماعى لتدعيم دور التنمية فى مصر.

* أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب – جامعة المنوفية

Social Exclusion of Women Working in the Informal Labour Sector in the Egyptian Society: A Sociological Study

Enas Mohamed Fathy Ghazal

Abstract

The current study seeks to reach a major aim to offer a general and factual image to the phenomenon of the social exclusion of the woman who is responsible for bringing up children in the field of in formal work sector in our Egyptian society through analayising the social and economic position for this section and the problems which face it, moreover to identify the future characteristics of this phenomenon .

This study is considered one of the descriptive studies which seeks to give a descriptive and analysis image the case to the social exclusion for the women who is responsible for children this is based on a column sample contains 50 women who are responsible for young children in Bakous District in Alexandria as a field of the informal sector this by using an application as a major for collecting information.

The recent study has reached some results as, the low position of the woman who joins this kind of work searching for a living especially there is poverty and lack of money. This represents a systematic process for the social exclusion.

So this study recommend by guaranteeing that the social exclusion get their fair necessary rights depending on a food, health, educational, welfare and the social insurance to support the developed efforts in Egypt.

مقدمة:

أكد علماء الاجتماع الرواد أن المرأة تمثل نصف المجتمع، ولذا فقد جاءت المرأة فى بؤرة الاهتمام لدى علماء الاجتماع منذ أن تأسس فروع لهذا العلم، ومع مرور الوقت احتل علم اجتماع المرأة مكانة متميزة بين فروع علم الاجتماع وظلت هذه المكانة مستمرة لفترة طويلة قبل أن تتراجع أمام ظهور اهتمامات أخرى للعلم جعلت من موضوع المرأة والأسرة بوجه عام موضوعاً هامشياً إذا ما قورن بموضوعات أخرى مثل المجتمع المدنى والبطالة والريف والحضر والحداثة وما بعد الحداثة والعولمة، وربما يكون هذا التيار الغالب على المستوى العالمى قد أثر فى اهتمام الباحثين الاجتماعيين بالمرأة فى مصر؛ فقد اهتم علماء الاجتماع فى مصر بموضوع المرأة وكذلك بالأسرة بوجه عام، وكان علم اجتماع الأسرة وخاصة قضايا المرأة موضوعاً محورياً لعدد من الدراسات، ولكن لوحظ مع مرور الوقت تناقص هذا العدد من البحوث والدراسات مما يدل على تهميش القضايا المتعلقة بالمرأة، ولقد أدت ظاهرة العولمة وخاصة فى جانبها الاقتصادى إلى هيمنة النظام الرأسمالى كنظام عالمى بكل قيمه والذى عمل على تركيز النشاط الاقتصادى فى يد القادرين وبالتالى استبعاد الأغلبية الفقيرة أو إقصائهم عن كافة نواحى الحياة. (اعتماد محمد علام، 2003، 104).

من هنا يعتبر العلماء أن النظام الاقتصادى فى ظل العولمة سوف يؤدى إلى تنمية الفوارق بين الطبقات وتعميق الفقر، وفى هذا الصدد يرى هنتنجتون فى مؤلفه "صراع الحضارات" أن العولمة عملت على زيادة تقدم الدول الغنية وزيادة تخلف الدول الفقيرة ومن ثم ينشأ صراع الحضارات بين دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث حيث أدت العولمة إلى زيادة التفاوت الطبقى وعدم المساواة الاجتماعية وكذلك السياسية ومن ثم زيادة التفكك الاجتماعى (ميشيل تشوسودرفيسكى، 2012، 8) وقد انعكس كل ذلك على المرأة وخاصة المرأة الفقيرة، وقد أكدت العديد من الإحصائيات أن أكثر من ثلثى الفقراء على مستوى العالم من النساء على الرغم من أنهن يقمن بأدوار ومهام إنتاجية على مستوى الوحدة المعيشية وخارجها. (التنمية البشرية، 2008)

ولذا حظيت ظاهرة الاستبعاد الاجتماعى للفقراء بوجه عام والتعرف على أحوالهم باهتمام عالمى، ولعل التركيز عليهم يأتى من كونهم يمثلون الأغلبية التى تشكل قوة كبيرة فى العالم اليوم وخاصة فى دول العالم الثالث ومن بينها مصر، وهنا يمكن القول أن التغيير فى المجال الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسياسى أخذ صورة ثورة على الأشكال التقليدية التى كانت سائدة لقرون مضت؛ فلقد عانت معظم دول العالم الثالث ومنها مجتمعنا المصرى ولعقود طويلة من كافة أشكال ومظاهر الاستبعاد الاجتماعى، واليوم هناك العديد من هذه المجتمعات لازالت تعانى من ظاهرة الاستبعاد، وقد يختلف شكل هذا الاستبعاد؛ فالاستبعاد من المشاركة السياسية والحرمان من الموارد الاقتصادية وعدم العدالة واللامساواة فى توزيع فرص العيش على جميع أبناء المجتمع تعد مؤشرات لوجود الاستبعاد الاجتماعى، هذا علاوة على

الفقر والحرمان المادى الذى يعده الكثيرون أحد مظاهر الاستبعاد الاجتماعى. (جان سيراوجى نالوبخا، 2001، 97)

ويعد الاستبعاد الاجتماعى أحد أهم أسباب ثورات الربيع العربى، فالشعوب العربية أكثر شعوب الأرض معاناة من الاستبعاد الاجتماعى، وتختلف هذه المظاهر من دولة لأخرى وتتشابه معها فى أحيان كثيرة.

وربما يرى البعض أنه لا حاجة لنا إلى قياس مظاهر الاستبعاد الاجتماعى إذ يكفى التجول ولا سيما فى أنحاء الريف وفى الصعيد والدلتا بل وبعض الأحيان فى القاهرة والإسكندرية والمناطق العشوائية فى مجتمعنا المصرى ليتبين لنا حجم الحرمان والمعاناة الإنسانية والتهميش لملايين البشر والذى نتج من جراء هذا الاستبعاد، ويكفى أن ننظر إلى ملايين الأطفال وكذلك النساء المهمشات اللاتى لا تحصى همومهن ويفترشن الشوارع والطرقات ويتسولن ليتضح حجم الهوة فى المساواة والعدالة الاجتماعية.

وفى هذا الصدد يمكننا القول أن وضع المرأة أكثر حرجاً من الرجل من حيث تأثرها بالتغيرات الاقتصادية، وقد وصل الأمر إلى الحد الذى جعل شارمز Charmes يقول أن "للفقر المعاصر وجه امرأة؛ فالفقر يكاد يكون أكثر اتجاهاً إلى التأنيث Feminization of Poverty نتيجة لتأنيث بعض مجالات وفرص العمل المتدنى، الأمر الذى يشكل بدوره فجوة كبيرة تفصل بين سكان المجتمع والتى تجعل فئة كبيرة منه عاجزة عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية وتعانى أشد الحرمان من أبسط مقومات الحياة، وفئة أخرى تستأثر بمعظم الفائض الاجتماعى والاقتصادى وتهيمن على موارد الثروة فى المجتمع، وتحرص على توجيه هذه الموارد لتدعيم مصالحها". (سحر حسان بربرى، 2009، 25)

وفى هذا الصدد تشير الإحصاءيات إلى أن من يستحقون الدعم من الفقراء فى مجتمعنا المصرى تتراوح نسبتهم ما بين 60-70% منهم 50% تحت خط الفقر (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2012 -2013)، كذلك تشير التقارير إلى تضخم ثروات الطبقة الغنية فى مصر والذى يمثل أعضاؤها الأقلية نحو 20% فقط والذين يمتلكون 80% من ثروات مصر، فى مقابل 80% وهم الأغلبية الذين يمتلكون 20% فقط من الثروات (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2010- 2011).

وفى ظل هذه الفجوة لا تجد المرأة وخاصة المرأة المعيلة تحت وطأة الفقر سوى اللجوء إلى البحث عن عمل حتى وإن زاولت أنشطة متدنية حقيرة تدر عائدا ماليا هزيلاً يصل إلى حد الكفاف لأنه ليس أمامها سوى القبول بسبب ارتفاع الأمية وقلة الإمكانات المادية وانعدام المهارات والخبرات لديها.

مشكلة الدراسة:

لقد شهدت مصر فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين تحولات اجتماعية وسياسية انعكست على الواقع الاقتصادى للطبقات الفقيرة بصورة كبيرة حيث انحازت سياسة الدولة انحيازاً ملحوظاً نحو الطبقات الفقيرة المهمشة، ولقد تمثل ذلك فى العديد

من السياسات التى يبرز من بينها قوانين الإصلاح الزراعى المتعددة وإنشاء وزارة للقوى العاملة عنيت بإيجاد فرص العمل والتعيين لكل طالب عمل وغير ذلك من المكتسبات التى حققتها ثورة 1952 للطبقتين الوسطى والدنيا (أمال عبد الحميد محمد، 2003، 192). ونتيجة لظروف خارجية وداخلية بدأت الدولة مضطرة تتراجع عن هذه السياسات مما كان له الأثر الأكبر على الطبقات المهمشة وبصفة خاصة انخفاض فرص العمل وانعدامها فى معظم الأحيان أمام أبناء هذه الطبقة.

لذا يمثل موضوع الاستبعاد الاجتماعى واحداً من الموضوعات التى ينبغى أن يتصدى لها علم الاجتماع، غير أن ذلك الاهتمام لم يقتصر على فحص الاستبعاد باعتباره حالة، كما أنه لم ينحصر فى دراسة أوضاع المستبعدين بوصفهم جماعة وإنما تعدى ذلك وتجاوزه وبخاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين إلى تحليل ما يمكن وصفه بالاستبعاد من حيث كونه عملية تفضى إلى تداعيات بالغة التعقيد.

وعلى الرغم من تزايد المستبعدين وتزايد همومهم إلا أن الاهتمام بقضاياهم يقترن دوماً بالبناء الاجتماعى أو مجمل السياق التاريخى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى، هذا فضلاً عن أن أيديولوجية المجتمع هى المسئولة إلى حد كبير عن استبعاد هذه الفئات الفقيرة المحرومة وتهميش دورهم فى المجتمع، وحتى يمكن لنا الوصول إلى تحليل واقعى لهذه الظاهرة وحتى نتعامل مع إشكالياتها وتداعيتها وصولاً لإدراك حقيقى لها.

وتحاول الدراسة أن تجيب على تساؤل رئيسى مؤداه:

كيف يمكن استبعاد المرأة المعيلة وإقصائها عن المشهد الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى المجتمع؟ وكيف تتعايش هذه المرأة مع الأوضاع المتدنية؟ وما الذى تنتظر تحقيقه من مجتمعها؟

الأهمية ومبررات اختيار موضوع الدراسة:

1- تركز معظم البحوث والدراسات على دراسة المرأة من الطبقات المتوسطة والعليا، بالإضافة إلى أن تلك الدراسات التى تتناول قضايا المرأة تركز على موضوعات أخرى مثل الاختيار للزواج وتنظيم الأسرة والتعليم والعنف ضد المرأة والطلاق.. إلخ. ولم تتجه تلك البحوث والدراسات إلى الاهتمام بالمرأة وخاصة الفقيرة المحرومة من أبسط حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

2- تتناول الدراسة قضية الاستبعاد الاجتماعى لشريحة مهمة من شرائح قطاع المرأة وهى المرأة المعيلة الفقيرة فى قطاع العمل غير الرسمى فى الحضر، حيث تمثل المرأة المعيلة وخاصة من الأرامل والمطلقات فى الحضر نحو 86.3% وهى نسبة لا يستهان بها وخاصة فى الفترة الراهنة التى يتزايد فيها أعداد المستبعدين

من النساء (حسنين كشك، 2004، 22) وكذلك انطلاقاً من تأثيرها الفعلى على مستوى الأسرة والمجتمع وهو مطلب رئيسى فى دراسات وبحوث المرأة وخاصة الفقيرة التى لا تزال مستبعدة من فرص المشاركة فى كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية وبفاعلية فى عملية التنمية فى المجتمع.

3- إن هذه المرأة المستبعدة وخاصة من نساء الطبقات الدنيا فى مجتمعنا المصرى تحامل عليها الباحثون والعلماء فقد تناولوها من منطلق تعريفات تقليدية وعالجوا قضاياها كجزء من قضايا المرأة الغربية وقدموا تفسيراتهم معتمدين على نظريات غربية تركز على المستوى التعليمى، وكذلك الثقافى دون مراعاة لخصوصية مجتمعنا المصرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتميزة.

4- إن البحث فى أوضاع المرأة المعيلة وخاصة من نساء الطبقات الدنيا ودورهن فى المجتمع لا يكون بأن حال من الأحوال دراسة منفصلة عن السياق الاجتماعى حيث لابد من ربط تلك القضية بالبناء الاجتماعى أو مجمل المتغيرات الاجتماعية المؤثرة فى أدوار المرأة المعيلة فى المجتمع الحضرى.

5- على الرغم من إقصاء المرأة وخاصة من نساء الطبقات الدنيا عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المجتمع، إلا أن اتساع هذه الظاهرة فى الوقت الراهن كتب لها أهمية الاهتمام بدراستها والكشف عنها، وفى هذا الصدد تشير الإحصائيات التى تتناول هذه القضية إلى أن 17.3% من مجموع الأسر المصرية ترأسها سيدات ومعظمهن فقيرات وتتفاوت نسبة هؤلاء النساء بين مختلف المحافظات فأقلها محافظة البحر الأحمر ويمثلن 2.4% والوادى الجديد 5.8% وأعلاها فى محافظة الإسكندرية 29% والسويس 27.2% وسوهاج 25.2% ثم بورسعيد 24.2% (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2008)، ورغم ذلك تتحمل هؤلاء السيدات المسئوليات الملقاة على عاتقهن على الرغم من قسوة ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية، مما يدل على ارتفاع مؤشرات الاستبعاد الاجتماعى بالشكل الذى يشكل معه ظاهرة اجتماعية خطيرة فى المجتمع يستلزم دراستها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى التوصل لهدف رئيسى مؤداه:

تقديم صورة عامة وحقيقية لظاهرة اجتماعية تعد من أخطر الظواهر الموجودة فى مجتمعنا المصرى وأكثرها أهمية وهى ظاهرة الاستبعاد الاجتماعى للمرأة المعيلة وذلك من خلال تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشريحة وأهم المصاحبات الاجتماعية لهذه الشريحة والمشكلات التى تواجهها، وينبثق من هذا الهدف

السابق الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة المعيلة فى قطاع العمل غير الرسمى فى الحضر.
2- الكشف عن الأسباب التى تدفع المرأة المعيلة إلى الالتحاق بالعمل فى هذا القطاع.
3- إظهار مدى قدرة المرأة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأعضاء أسرتها.
4- الكشف عن أهم المشكلات التى تعانى منها المرأة فى هذا القطاع.
5- التعرف على الملامح المستقبلية المتوقعة لظاهرة الاستبعاد الاجتماعى للمرأة فى هذا القطاع.

تساؤلات الدراسة:

1- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة فى قطاع العمل غير الرسمى فى الحضر؟
2- ما الأسباب الحقيقية التى تدفع المرأة إلى الالتحاق بالعمل فى هذا القطاع؟
3- ما مدى قدرة المرأة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة؟
4- ما أهم المشكلات التى تعانى منها المرأة فى هذا القطاع؟
5- ما الملامح المستقبلية المتوقعة لظاهرة الاستبعاد الاجتماعى للمرأة فى هذا القطاع؟

مفاهيم الدراسة:

1- الاستبعاد الاجتماعى:

يمكن القول بداية أن هناك إشكالية فى صياغة مفهوم شامل جامع مانع للاستبعاد الاجتماعى باعتراف رواد الكتابة عن مشكلة الاستبعاد الاجتماعى وذلك فى ضوء خصائص وخصوصية المجتمع.

لذا يعد الاستبعاد الاجتماعى أحد المفاهيم السوسيولوجية الحديثة التى بدأت فى الانتشار منذ تسعينيات القرن العشرين مع تفاقم الأزمة الاجتماعية والذى يعبر عن أوضاع الفئات الاجتماعية التى لا تشارك فى الأنشطة الأساسية للمجتمع الذى تعيش فيه وبالتالى تحرم من الاندماج داخل نسيج المجتمع المحيط بها (أحمد مجدى حجازى، 2000، 151)

وقد ظهر المفهوم أول ما ظهر فى فرنسا للإشارة إلى الأفراد الذين تخطاهم النظام البسماركى للضمان الاجتماعى وكان المستبعدين اجتماعيا هم الذين استبعدتهم الدولة بصورة رسمية. (جون هيلز وآخرون، 2007، 10)

ثم استخدم هذا المفهوم على نطاق واسع فى دول الاتحاد الأوروبى فى بداية

التسعينيات من القرن الماضى للتعبير عن أوضاع الفقراء وانتهاء بما طوره علماء وحدة تحليل الاستبعاد الاجتماعى بانجلترا من تحليلات ومؤشرات لتوضيح هذا المفهوم.

ويعد ماكس فيبر أول من عرف مفهوم الاستبعاد الاجتماعى بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعى.

ويميل الأمريكيون إلى استخدام مصطلحات أخرى غير مصطلح الاستبعاد الاجتماعى ومنها على سبيل المثال الجيتو أو التهميش أو الطبقة الدنيا وهم سكان الأحياء العشوائية المنعزلة الذين يتألفون من أجيال عديدة من البشر الذين ينتمون إلى أقليات ويعيشون فى أحياء مقصورة عليهم يتلقون فيها خدمات الرعاية الاجتماعية وقد حيل بينهم وبين الاتصال بأغلبية المجتمع كما أنهم يمثلون خطرا على هذا المجتمع.

ويرى بايرن أن المستبعدون هم الذين ليس لهم طبقة دنيا دائما بل هم بالأحرى جيش احتياطى للعمل. (المرجع السابق، 12)

ويعرف جون هيلز وآخرون الإنسان المستبعد اجتماعيا بأنه الذى لا يشارك فى الأنشطة الأساسية للمجتمع الذى يعيش فيه، كما يعرف انتونى جيدنز الاستبعاد الاجتماعى من خلال مفهومين رئيسيين:

الأول: ويتمثل فى المهمشون ويقصد بهم على حد تعبيره الذين لم تتح لهم فرصة الاندماج ويقبعون فى القاع الاجتماعى. (المرجع السابق، 13)

أما الأخر فهو نخبة المجتمع أو من أطلق عليهم جماعات الصفوة أصحاب الاستبعاد حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة وأحيانا من التسلط الأكبر على ممارسات الحياة اليومية، إذ يختار أعضاؤها أن يعيشوا بمعزل عن بقية أعضاء المجتمع وبدأت الجماعات المحظوظة اجتماعيا تعيش داخل مجتمعات محاطة بالأسوار وتنسحب من نظم التعليم العام والصحة العامة ... الخاصة بالمجتمع الكبير، وهذه الجماعات المحظوظة اجتماعيا استبعدت نفسها بإرادتها، أما المستبعدون من الفقراء فقد اختصهم المجتمع وفرض عليهم الاستبعاد.

هذا وقد حددت منظمة الأمم المتحدة مظاهر الاستبعاد الاجتماعى من خلال الافتقار إلى الدخل والموارد لضمان سبل العيش المستدامة والجوع، وسوء التغذية وسوء الصحة وقلة أو انعدام فرص الحصول على التعليم وغيرها من الخدمات الأساسية وزيادة معدلات الاعتلال والوفيات الناجمة عن الأمراض والتشرد والسكن غير الملائم والتمييز وعدم المشاركة فى صنع القرار فى الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية. (عايدة فؤاد، 1997، 8)

ويبد وأن الاستبعاد قد حل محل الاستغلال الذى يعد أحد الأسباب الرئيسية للفقر بيد أن تحديد معنى الاستبعاد يتطلب تمييزا أكثر بينه وبين الفقر؛ فالأول يتعلق

بالحرمان من حقوق تدخل فى صلب التعاقد الاجتماعى والحرمان، كذلك من حق المشاركة فى اتخاذ القرار وصناعة المصير، فهو يحول دون تمتع الأفراد والجماعات بالمشاركة الاقتصادية والسياسية والثقافية الكاملة بما يفرز أشخاص غير مندمجون فى مجتمعهم.

أما الأخر فيرتبط عموما بسوء السياسات وبالقرارات التى تتخذ تحت تأثير جماعات الضغط. (جون هيلز، مرجع سابق، 13)

وقد وضع بيرز شاروت أربعة محددات رئيسية للاستبعاد الاجتماعى وهى:

أ- عدم القدرة على الاستهلاك (عدم التمكن من شراء السلع والخدمات وامتلاك مسكن وعدم وجود نظام توفير مثل امتلاك مدخرات – مخصصات معاش.... الخ.

ب- عدم القدرة على المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (عدم إتاحة فرص العمل – مستوى الدخل – التعليم – التدريب – الخدمات العامة).

ج- عدم القدرة على المشاركة فى الحياة السياسية من خلال المشاركة فى عملية صنع القرار على المستوى المحلى والوطنى.

د- عدم التفاعل الاجتماعى (افتقار التكامل الأسرى والحماية والتضامن والتكافل على مستوى المجتمع ككل).

حيث يلاحظ من الاستبعاد وجود تمزق فى العقد الاجتماعى الذى تقوم عليه دولة الرخاء وضعف أو غياب فى السياسات الاجتماعية وغياب شبكة المؤسسات القادرة على تعزيز التقدم الاجتماعى. وبناء على ما سبق المستبعدون فى المجتمع يجدون أنفسهم عالقين غالبا داخل مصعد معطل، ويحاولون أن يطرقوا أبوابه بقوة وبعد فترة أخرى سيقدمون على تحطيم الأبواب من دون أن يتمكن أحد ردعهم، وبنظرة إلى واقع المجتمع المصرى فى الوقت الراهن نجد أن ما سبق الإشارة إليه يتمثل فى المجتمع حيث يلاحظ أن قطاعا كبيرا فى المجتمع يعد نموذجا للاستبعاد بأشكاله المتعددة، ويؤكد على ذلك تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2011 والذى يشير إلى أن 19% من السكان يعيشون تحت خط الفقر. (تقرير التنمية البشرية، 2011)

وعلى هذا فإن الاستبعاد الاجتماعى هو الذى يفرق بين البشر بل وبين كل المخلوقات وحتى الجماد فكلنا ندور فى حلقة الاستبعاد المفرغة، ويبدو أن الفلتان من هذه الحلقة هو أمر معقد على الأقل فى وقتنا الراهن.

نستخلص من العرض السابق تعريفا إجرائيا للاستبعاد الاجتماعى بأنه ظاهرة اجتماعية معقدة لا يمكن دراستها بمعزل عن البناء الاجتماعى أو مجمل السياق التاريخى، والذى يعبر عن عدم المساواة الناجمة عن الفرقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد وذلك من خلال الحرمان من التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية.

2- المرأة المعيلة:

تنتشر ظاهرة المرأة وخاصة المعيلة فى العديد من دول العالم فهذه النسبة فى ازدياد، حيث تصل نسبة النساء المعيلات فى أوروبا وأمريكا من 15: 20%، وفى جنوب أسيا والدول الأفريقية تصل إلى 30%، ووفقا لإحصائيات الأمم المتحدة فإن نسبة هؤلاء النساء فى العالم كله تبلغ حوالى 9.42% من أسر العالم. (محمود عبد الفضيل، 2005، 56)

وتمثل المرأة المعيلة العائل الرئيسى للأسرة، وعلى الرغم من أن هذا التعريف لا ينطوى على معيار واضح ومحدد يرتبط مثلا باتخاذ القرارات فى الأسرة، أو أنها تمثل الشخص المسئول عن إعالة الأسرة ماديا أو الشخص صاحب النفوذ.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف واضح ومتفق عليه لمصطلح المرأة المعيلة إلا أنه يمكن أن يحدد بأنه النساء اللاتى يترأسن أسر أو المسئولات ماديا عن أسرهن أو هن اللواتى تدرن اقتصاديا الأسرة نيابة عن المسئول الرئيسى عن الأسرة وهو الرجل الغائب.

ويشير البعض إلى أن النساء المعيلات هن النساء اللاتى يتولين مسئولية الإنفاق الكلى على أسرهن واللاتى يعانين نسبة كبيرة منهن من الفقر ولا شك أن معاناة المرأة من الفقر أكثر من معاناة الرجل – كما أوضحنا سابقا – وذلك لتراكمات تاريخية واقتصادية وثقافية وسياسية جعلت البدائل المتاحة لتكيف الرجل مع الفقر وتجاوز بعض الذكور له أكثر اتساعا واحتمالا من بدائل المرأة وفرصها (سهير لطفى وآخرون، 2000، 141)

ويميل الخطاب نحو النساء المعيلات أو المسئولات عن أسرهن خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات بشكل عام إلى اعتبار أن هذه الفئة الخاصة من السكان تمثل إشكالية من حيث العلاقة المفترضة بين مسئولية المرأة المعيلة عن الأسرة والفقر؛ فلقد أوضحت التحليلات الإحصائية المعنية بالمرأة فى أنحاء مختلفة من العالم، والتى شملت ثلاثة عقود من السبعينيات وحتى الألفية أن العلاقة الأقوى بين النوع الاجتماعى والفقر توجد فى الأسر التى تكون فيها المرأة هى المسئول الوحيد، وأن المرأة المعيلة لأسرتها برزت كمؤشر مبكر لفقر المرأة (المجلس القومى للمرأة، 2001)

نستخلص من الطرح السابق تعريفا إجرائيا للمرأة المعيلة بأنها المرأة التى لديها ظروف أسرية واجتماعية واقتصادية ونفسية قاسية أدت إلى انفصالها عن الزوج، ومن ثم صبرت على تولى رعاية أسرتها وأولادها رغم صغر سنها مما جعلها تتحمل بمفردها عبء الإنفاق الكلى لمقابلة احتياجات أسرتها المتعددة، وتلك المرأة تسكن فى مناطق عشوائية فقيرة، وتتضمن هذه الفئة الأرملة والمطلقة وغير المتزوجة والمهجورة أو المتزوجة من رجل مسجون أو من رجل مريض أو مسن،

حيث تدفعها هذه الظروف إلى العمل فى القطاع غير الرسمى لأنه يمثل المجال الأكثر تقبلا لظروفها وأنه يوفر لها دخلا ضروريا لإعالة الأسرة أو المشاركة فى هذه الإعالة وقد يكون عملها فرديا ذاتيا أو من خلال الأسرة أو لدى الغير، كما يعمل بعضهن فى أماكن محدودة أو وحدة محددة مثل العاملات فى المنازل والبعض الآخر ليس لعمله مكان محدد مثل البائعات الجائلات وبائعات الجرائد، وبائعات الخضروات والفاكهة وبائعات السمك فى الأسواق ولهذا الشريحة أسلوب خاص تتكيف به مع ضغوط الحياة ومتطلباتها الضرورية.

3- قطاع العمل غير الرسمى:

تعد مشكلة التعريف بالمفاهيم التى نحن بصددها وتحديدها من المشكلات التى تكتنفها صعوبات هائلة فى العلوم الاجتماعية، ولا شك أن تناول قطاع العمل غير الرسمى بالتعريف يصاحبه العديد من الصعوبات التى تكمن فى محاولات تعريف أى مفهوم اجتماعى واقتصادى تلك المتمثلة فى اختلاف الرؤى والانطلاقات الفكرية والأيديولوجية لكل باحث حول هذا المفهوم، وعليه نلاحظ أن القطاع غير الرسمى Informal sector من التعريفات التى لا تعكس موقف الباحثين من القضايا المجتمعية المختلفة فحسب وإنما تعكس أيضا مجالات اهتمام المتخصصين فى العلوم الاجتماعية على اختلاف فروعها فلا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه حول مفهوم القطاع غير الرسمى، وتكاد كل دراسة تستقل بتعريف خاص بها تحدده بناء على الهدف من إجراءها؛ ولذا فالتراث النظرى يضم كما هائلا من المفاهيم المترادفة للقطاع غير الرسمى. (أميرة مشهور وعالية المهدى، 1994، 4)

ومع أن الاهتمام العالمى بدراسة القطاع غير الرسمى بدأ منذ السبعينيات وذلك من خلال ما صاغته المنظمات الدولية فى ثمانى دول هى كولومبيا – سيلان – كينيا – إيران – الفلبين، السودان، الدومينكان، مصر فقد كانت بدايته فى مصر بعد هذا التاريخ بعقد من الزمن على الأقل.

وتؤكد الدراسات والإحصائيات أن العمل فى القطاع غير الرسمى يمثل 80% من حجم العمالة فى دول العالم الثالث، وأن الغالبية العظمى فى هذه العمالة من النساء. (سمير رضوان، 2001، 33)

وقد قام الباحثون بمحاولات تعريف القطاع غير الرسمى نذكر من بينها:

محاولة كيث هارت فى دراسته حول فرص الدخل غير الرسمى والعمالة الحضرية فى غانا عام 1973 التمييز بين القطاع غير الرسمى والرسمى على أساس معيار علاقة العمل؛ فهى فى القطاع غير الرسمى تعتمد على العمالة أو التشغيل المأجور، بينما تعتمد فى القطاع الرسمى على أساس منظم ودائم له عوائد محددة فى مقابل أن عائد الدخل فى القطاع غير الرسمى لا يكون محددا وليس له صفة الاستمرارية. (محمد ياسر الخواجة، 2001، 23)

ويذكر تقرير بيلنفيلد فى دراسته عن تنزانيا عام 1975 على أن للقطاع غير الرسمى خصائص أساسية فى مقدمتها صغر حجم المنشأة، وقلة عدد العمال والاعتماد على الموارد العائلية والاعتماد على المهارات المكتبية بعيدا عن مؤسسات التعليم والتدريب الرسمية وأخيرا الاعتماد على التقنية البسيطة والتقليدية. (مختار زيتون، 2000، 20)

وقد وضع سيزورامان تعريفا للقطاع غير الرسمى حاول أن يجمع فيه معظم خصائص هذا القطاع والتى حصرها فى: استخدام مالا يزيد عن عشرة عمال واستخدام عمالة عائلية، وعدم الالتزام بالقواعد الإدارية، والقانونية لممارسة النشاط، ومن ثم يقيّم النشاط فيه على أساس غير رسمى، وعدم الالتزام بمواعيد عمل ثابتة وانخفاض المستوى التعليمى للعاملين فى هذا القطاع. (K ojma, yu. 2001, p.7)

ولقد تزايد الاهتمام وكثر الجدل وخاصة فى السنوات الأخيرة حول مفهوم القطاع غير الرسمى، وأهم الإمكانات والمجالات التى يتضمنها، وقد عرف هذا القطاع أيضا بمسميات أخرى مثل الاقتصاد غير الرسمى والاقتصاد الثانى، واقتصاد الظل والطريق الآخر، والاقتصاد العادى... وغيرها من المسميات المختلفة. (Michoel, R. CARLA, c, 1996, 15)

وبناء على ما سبق فالقطاع غير الرسمى يتميز بالخصائص التالية:

أ- أنه نشاط اقتصادى يقوم على نمط من الملكية العائلية أو القرابة بشكل أساسى.
ب- أنه نشاط اقتصادى صغير الحجم، ولذلك فهو يعتمد على كثافة العمل.
ج- أن الدافع الأساسى للالتحاق بهذا القطاع هو تحقيق الكفاف أكثر من تحقيق الربح عن طريق بيع سلع ضرورية للبقاء مما أدى إلى تصنيفه كقطاع للفقراء.
د- يتسم القطاع غير الرسمى بالمرونة من حيث مزاولة النشاط فى أى مكان (فوق الرصيف – التجول فى الطرقات – فى الشارع) وكذلك فى مواعيد العمل (فى أى وقت من اليوم أو فى المواسم).

وتشير الإحصائيات إلى أن هناك أكثر من مليون ونصف شخص يعملون كباعة جائلين حيث يبيعون مختلف السلع والمنتجات ويخدمون أكثر من 10 مليون مواطن من محدودى الدخل، وتصل نسبة النساء اللاتى تعملن فى هذا القطاع نحو أكثر من 30% وأغلبهن من الأميات اللاتى تقمن بإعالة أنفسهن وأسرهن (World Bank, 2001-2002) وقد وصف العاملون فى هذا القطاع بالأرزقية الذين استطاعوا أن ينقلوا نشاطهم من الأرض ليشكلوا حركة عالمية منظمة تدافع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية التى مازال البعض لا يعترف بها.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف قطاع العمل غير الرسمى إجرائيا بأنه انعكاس لأوضاع المجتمع التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تساهم جميعا فى تشكيل سماته والذى يشمل وحدات إنتاجية سلعية وخدمية ويتسم بالبساطة

ولا يتطلب مهارة أو خبرة عالية ولا تحتاج مزاولته إلى رأس مال كبير، ولا يخضع لقواعد العمل والتأمينات وليس له موقع أو مكان ثابت، بالإضافة إلى عدم وجود أوقات أو ساعات ثابتة للعمل لذا تكثر نسبة النساء الفقيرات العاملات فى هذا القطاع.

نظرية الدراسة:

على الرغم من تعدد وتباين المداخل النظرية التى تناولت بالتحليل والتفسير مختلف القضايا المرتبطة بالمرأة وخاصة فيما يتعلق بالتحاقها بسوق العمل والتى انبثقت معظمها من الحركات النسائية التى ظهرت مع بداية القرن التاسع عشر والتطورات التى لحقت بها حتى القرن العشرين وخاصة فى فترة الستينيات منه منها على سبيل المثال مدخل أدوار النوع والمدخل الذى يركز على أدوار العمل والاتجاه النسوى والتباين فى المهن بين الرجال والنساء.

ويعد الاتجاه التكييفى الذى يدعمه "ديرك لايدر" فى أحد مؤلفاته قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى عام 2000 أحد الاتجاهات النظرية الأكثر ملائمة لموضوع الدراسة الراهن والذى لا يرتكز على بعد واحد فقط وإنما على أبعاد متعددة منبثقة من طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع ككل، أو الوسط الاجتماعى المحيط بوجه عام، وبما أن ظاهرة الاستبعاد الاجتماعى موضوع الدراسة الراهن تمس أعداد كبيرة من الناس فهى ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها جميع الجوانب، الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية والتعليمية والصحية ... وغيرها. أى يتداخل فيها كل شئ. (ديرك لايدر، 2000، 233)

وفى هذا الصدد يرى جيدنز أن الاستبعاد الاجتماعى لفئة معينة يتشكل من خلال ظروفها الاجتماعية والاقتصادية فى ظل خدمات التعليم والصحة للأفراد وفى ظل انسحاب الدولة بشكل أو بآخر من هذه المجالات وارتفاع تكلفة تقديمها من قبل القطاع الخاص، وفى حالة استمرار هذا التراجع سوف تتعاظم ظاهرة الاستبعاد الاجتماعى.

كما يرى جون هيلز أن الاستبعاد الاجتماعى يمثل انتهاكا لقيمة العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى أنه يساهم فى خلق فرص مهنية وتعليمية غير متكافئة، حيث أنه يعد فى حد ذاته حاجزا يحول دون تكافؤ الفرص التعليمية والصحية والتوظيف وحتى على الصعيد السياسى. (جون هليز، مرجع سابق، 20)

وهنا نستطيع القول أن الاستبعاد الاجتماعى لشريحة ما فى المجتمع يتشكل من حصاد بنية اجتماعية واقتصادية وثقافية ... متدنية؛ فهو حرمان مستمر على حد تعبير جيدنز وليس شأنا عارضا بل أزمة متعددة الأبعاد والمكونات تنطوى على حرمان من التعليم والثقافة ومن أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة ومن الرعاية الصحية ومن المشاركة فى مجالات العمل والإنتاج ومن الاستهلاك الحقيقى الذى

تتطلع إليه الأغلبية التى لا تملك، ومن المشاركة فى الاهتمام بالشأن العام مما يشكل تكيفا واندماجا مع الأوضاع المتردية، ويعد هذا ثقافة أو أسلوب حياة يتوارثه كل جيل من الجيل السابق عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة والتى تحول دون التغيير، وكذلك دون الخروج من حلقة الإقصاء والتهميش، لذا يعد الوسط الاجتماعى المحيط أو البنية الاجتماعية والاقتصادية المتردية هى المسئول الرئيسى عن فقر وإقصاء وتهميش هذه الشرائح المعدمة الذين يكدون فى الحياة قدر ما يستطيعون من أجل الحصول على لقمة العيش. (Horgan, Gonetti 2001, p. 8)

وبتحليل الاتجاه النظرى السابق على واقع مجتمعنا المصرى الراهن يمكننا القول أنه على الرغم من أن المرأة هى نصف المجتمع إلا أنها لا تلقى فى معظم المجتمعات العربية وخاصة فى مصر حظ الرجل من المكانة الاجتماعية والثقافية، وتعانى من مشكلات متعددة على كافة المستويات على الرغم من المناداة بحرية المرأة وتمكينها على جميع الأصعدة فى المجتمع، كما أنها تعانى من حالة التردى فى معظم أوضاعها وخاصة المرأة الفقيرة وهذه المشكلات ناتجة عن عدم التكافؤ فى توزيع القوة، كما أنها تفتقر إلى التعليم والخبرة، والمعارف، وتعانى أيضا من تناقض معرفى بين ما هو سائد ومنتشر فى المجتمع وبين ما تكتسبه من ثقافة، ويرجع ذلك إلى أن التنشئة الاجتماعية فى المجتمع تأتى فى منظومة الثقافة التى تعتمد على مفاهيم الفصل النوعى فى الأدوار بين الذكور والإناث منذ الطفولة، ويرجع ذلك أيضا إلى الموروث الثقافى الذى أدى إلى قناعة المرأة وخاصة الفقيرة وتكييفها بوضعها المتدنى وضعف نشاطاتها العامة وبحثها عن لقمة العيش الذى يمثل الشغل الشاغل بالنسبة لها ولمن تعوله من أسرتها.

الإطار المنهجى للدراسة:

وبناء على الطرح النظرى السابق يتحدد الإطار المنهجى للدراسة الراهنة حيث تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التى تسعى إلى إ عطاء صورة وصفية تحليلية لقضية الاستبعاد الاجتماعى لحياة شريحة متزايدة فى الخريطة السكانية فى مصر، وهى المرأة المعيلة الفقيرة وخاصة فى الحضر، حيث يعد هذا الأسلوب من أنسب الأساليب لدراسة هذه القضية، وذلك من خلال التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك الكشف عن أوجه الاستبعاد التى تعانى منها هذه الشريحة.

ولقد وقع الاختيار العمدى على مدينة الإسكندرية لأنها تمثل ثانى محافظات المجتمع المصرى، وهى مدينة كبيرة وتحمل السمات الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المميزة فى الحضر، كما أنها تتميز بالانفتاح فى كافة مجالات التنمية (أحمد بيومى، 2004، 26) بالإضافة إلى أن مدينة الإسكندرية هى مدينة الباحثة وهى بذلك تدرك عن قرب ظروفها ومشكلاتها وما يحدث فيها من تفاعلات

وتغيرات.

وقد وقع الاختيار على المرأة المعيلة الفقيرة فى منطقة باكوس(*) (وبالتحديد سوق باكوس) وهى إحدى المناطق التابع لحى شرق بمدينة الإسكندرية كمجال للعمل فى القطاع غير الرسمى وذلك لاستخلاص عينة البحث فى القطاع الحضرى، ويرجع ذلك الاختيار لأن هذه المنطقة لم يسبق دراستها من قبل، بالإضافة إلى أن أغلب النساء المعيلات فى قطاع العمل غير الرسمى يتركز عملهن فى هذه المنطقة.

اختيرت عينة عمدية حجمها (50) مفردة وهذا يكفى لبيان المؤشرات التى تسهم فى تغطية موضوع هذه الدراسة التى لا تهدف التعميم بقدر التعرف على الظاهرة، وهذا ما يجعلنا نؤكد منذ البداية على أن نتائج هذه الدراسة تظل محددة بمحدودية العينة.

كما اعتمدت الدراسة على استخدام مؤشر الدخل الفعلى للأسرة ليعبر عن الواقع الإجتماعى الاقتصادى للأسرة والتى تعولها المرأة المعيلة فى منطقة الدراسة، حيث أن الدخل هو الذى يحدد مستوى الأنفاق التقريبى للأسرة، ومن ثم ينفض بنا إلى تحديد مستواها المعيشى (المستوى الاجتماعى الاقتصادى).

اعتمدت الدراسة أيضا على استمارة المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات والتى صيغت بلغة ولهجة النساء، وحتى تتلاءم مع الوضع العام لهذه الشريحة، وقد خضعت الاستمارة للإجراءات المنهجية المتعددة، حيث طبق عليها اختبارى الصدق والثبات للتوصل إلى أقرب المفاهيم وأدقها وأشملها وأكثرها تعبيرا، وقد سعت الدراسة إلى المزاوجة بين كل من التحليلين الكيفى والكمى وذلك من خلال البيانات المستقاة من استمارة البحث، وكذلك من الملاحظات الميدانية ومن المقابلات المتعمقة الموجهة وذلك للحصول على بيانات عن هذه الشريحة من النساء المعيلات فى منطقة الدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة على الملاحظة لدراسة سلوك النساء المعيلات، كما اعتمدت على المقابلة لدراسة آراء واتجاهات هذه الشريحة تلك المقابلة التى تعد من أنسب المصادر وأكثرها ملائمة والتى شبهها ماندبل شرمان بالميكروسكوب من حيث كونها أداة للكشف عن أعماق الظاهر البحثية. (Lyon, E & Trost I., 1981, P. 443)

ولذلك تم إجراء مقابلات متعمقة على عينة عمدية مكونة من (50) امرأة معيلة من بائعات الخضار والفاكهة وأصحاب الأكشاك الصغيرة لبيع الخردوات من جرائد وحلويات فى سوق منطقة باكوس، وقد تم تحديد هذه الشرائح بعد عدة زيارات ميدانية أجريت فى منطقة الدراسة.

(*) وهى منطقة بها عدد كبير من السكان وتشتهر بسوق باكوس لبيع السمك والخضار وهى منطقة تتداخل مع عدد من المناطق المجاورة مثل جليم وزيزنيا شمالاً وفلمنج والضاهرية غربا.

وفى هذا الصدد ينبغى أن نشير إلى أن بعض المتخصصين فى مناهج البحث قد أوضحوا أنه ليس هناك ما يمنع من اختيار عينة عمدية طالما كانت طبيعة الموضوع المدروس تتطلب ذلك، وأن ذلك لا يؤثر على حياد الدراسة وموضوعيتها (غريب سيد أحمد، 2004، 327) وذلك للحصول على بيانات تتعلق بالسمات الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تميز هذه الشريحة ومدى المعاناة التى تتعرض لها المرأة والدوافع التى تدفعها إلى هذا النوع من العمل ومظاهر التغير التى قد تطرأ على هذه الشريحة، وكيفية النظر إلى مشاكلها ومدى طموحها.

مناقشة نتائج الدراسة:

تضمنت استمارة المقابلة خمس محاور رئيسية تتمثل فيما يلى:

أ- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية الخاصة بالمرأة المعيلة فى منطقة سوق باكوس.

ب- الأسباب الحقيقية التى تدفع المرأة المعيلة إلى الالتحاق بالعمل غير الرسمى فى منطقة سوق باكوس.

ج- مدى قدرة المرأة المعيلة على إشباع الاحتياجات الأساسية لأعضاء أسرتها.

د- أهم المشكلات التى تعانى منها المرأة المعيلة فى منطقة سوق باكوس.

هـ-الملامح المستقبلية المتوقعة لظاهرة الاستبعاد الاجتماعى بالنسبة للمرأة المعيلة ومدى تطلعاتها فى منطقة الدراسة.

وفيما يتعلق بالمحور الأول وهو الخاص بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية الخاص بالمرأة المعيلة فى منطقة سوق باكوس.

ونقصد بهذا المحور الكشف عن الظروف العامة أو الوسط الاجتماعى المحيط التى تعيش فى ظله المرأة المعيلة فى منطقة الدراسة.

فبالنسبة لأعمار عينة الدراسة: كشفت النتائج من خلال الزيارات الميدانية أن أعمار عينة الدراسة تتراوح ما بين أقل من 25 إلى أكثر من 50 عاما، وتمثل 38% من إجمالى حجم العينة، فى مقابل ذلك تنخفض النسبة فى الفئة العمرية 50 عاما فأكثر وتمثل 14%، كما تنخفض فى الفئة العمرية أقل من 25 عاما وتمثل 8% من إجمالى حجم العينة.

وهذا يعكس حقيقة واضحة تتمثل فى أن الغالبية العظمى من النساء المعيلات فى منطقة سوق باكوس يقعن فى الفئة العمرية المنتجة اللاتى يتحملن العمل الشاق لمواجهة أعباء أسرهن اللاتى تعولهن.

وتختلف هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التى قام بها سيد جاب الله السيد بعنوان: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى ترأسها نساء فى القرية

المصرية عام 2003 والتى أسفرت نتائجها عن أن الفئة العمرية من خمسين لأقل من ستين عاما تمثل أعلى النسب حيث بلغت 45% (سيد جاب الله السيد، 2003، 138) كما تختلف مع دراسة هدى بدران وآخرون بعنوان: نساء مسئولات عن أسر عام 1994 والتى كشفت نتائجها عن أن متوسط عمر المرأة التى ترأس أسرة حوالى 55 عاما. (هدى بدران وآخرون، 1994، 10)

وبالنسبة للمستوى التعليمى لعينة الدراسة فقد أظهرت المقابلات أن الأمية هى السمة الغالبة بالنسبة للمرأة فى هذا القطاع فى منطقة سوق باكوس مثلت 54%، يليها المرأة التى تقرأ وتكتب 48%، فى مقابل انخفاض نسبة الحاصلات على مؤهل دون المتوسط إلى 18% فقط. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة حسنين كشك بعنوان: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة فى القطاع غير الرسمى – المشكلات وآليات التدخل عام 1998 والتى كشفت عن ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث حيث بلغت 66.7%. (حسنين كشك، 1998، 11)

وكذلك تتفق مع نتائج دراسة عبد الرؤوف الضبع بعنوان: أحوال الفقراء فى الريف والحضر – دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج عام 2003 والتى أسفرت عن ارتفاع نسبة الأمية وخاصة لدى الغالبية العظمى من نساء العينة حيث مثلت فى القطاع الريفى 73.6% بينما فى القطاع الحضرى من محافظة سوهاج 56.1%. (عبد الرؤوف الضبع، 2003: 110)

وفيما يتعلق بالحالة الزواجية فلقد كشف النتائج من خلال المقابلات مع عينة الدراسة أن الحالة الزواجية توزعت على المرأة الأرملة التى احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للنساء المعيلات فى منطقة سوق باكوس حيث مثلت 42%، يليها النساء المتزوجات من رجال مرضى ويمثلن 32%، وأخيرا المطلقات اللاتى يعولن أسر 26%.

وتدل هذه النتائج على أن المرأة الأرملة التى فقدت زوجها أصبحت هى المسئول الرئيسى عن مواجهة أعباء الأسرة، كما أن المرأة المتزوجة بسبب مرض زوجها وعجزه عن الوفاء بمتطلبات الأسرة أصبحت هى العائل الوحيد فى مواجهة احتياجات أسرتها.

وتختلف هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التى قامت بها عزة صيام بعنوان: النساء الفقيرات وهشاشة فرص الحياة فى مصر – دراسة ميدانية لعينة من النساء الفقيرات فى حى شعبى (2003) والتى أسفرت عن ارتفاع فئة النساء المتزوجات فى القطاع غير الرسمى والتى بلغت 81.4% (عزة صيام، 2003، 235)

وبالنسبة لنوع المهنة: أظهرت النتائج أن 82% بائعات خضار من طماطم وبطاطس وخيار وبقية الخضروات الأخرى، و 18% صاحبات أكشاك صغيرة لبيع بعض الخردوات من بسكويت وشيكولاتة وجرائد وغيرها.

وبالنسبة للدخل الشهرى: حيث يعد الدخل الشهرى أحد المحددات أو

المؤشرات الرئيسية فى فهم أبعاد الواقع الاجتماعى أو الوسط الاجتماعى الذى تعيش فى ظله المرأة المعيلة، والذى يوضح مستوى أنفاقها، وفى ذلك أظهرت النتائج أن 44% من عينة الدراسة يتراوح دخلهن حوالى 250 جنيه فأكثر شهريا، ثم 28% لمن يتراوح 150 فأكثر، ثم تنخفض النسبة لمن يتراوح دخلهن الشهرى 300 جنيه فأكثر حيث بلغت نسبتهن 18%، وقد عبرت إحدى المبحوثات عن ذلك بقولها "نعمل أيه الدخل مابيكفيش أى حاجة خالص والأسعار عمالة بتزيد حنصرف على أيه ولا أيه. التزاماتنا كتيرة ومطالب البيت مابتخلصش". وتقول امرأة ثانية: "إحنا غلابة دخلنا بسيط أوى ومش بيكفى أى حاجة".

وتدل هذه النتائج على انخفاض ملحوظ فى دخول معظم نساء العينة فى منطقة سوق باكوس مما يؤثر على حرمانهن من الحصول على السلع والمنتجات الأساسية وخاصة بعد ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج تقرير التنمية البشرية لعام 2008 التى تؤكد على انخفاض الدخول التى تكتسبها الأسر التى تعولها الإناث بالمقارنة بتلك التى تكتسبها الأسر التى يعولها الذكور. (البنك الدولى، 2008)

مما يدل على أن دخل المرأة من هذه الأعمال منخفض بدرجة ملحوظة بحيث يصعب معه انتشال الأسرة ككل من الفقر، حيث يعد القطاع غير الرسمى فى الحضر أحد الأساليب التى تتبعها المرأة المعيلة فى محاولة لتكيفها مع الأوضاع المتدنية وانخفاض مستوى المعيشة.

أوضحت النتائج ومن خلال المقابلات مع المبحوثات من العينة فى منطقة سوق باكوس أن من أنجبن أكثر من ثلاثة أبناء حيث بلغت نسبتهن 46%، يليها اللاتى أنجبن 4 أبناء فأكثر 24%، وتنخفض النسبة للنساء اللاتى لديهن خمس أبناء فأكثر إلى 10% وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة نادية حليم سليمان بعنوان: الفقر والنساء المعيلات لأسر عام 1995 والتى توضح أن الترمل أو الطلاق مع وجود أطفال يدفعان المرأة إلى سوق العمل تحت ضغط الحاجة المادية الشديدة، وعلى الرغم من إدراك المرأة الفقيرة فى القطاع غير الرسمى أنه كلما ازداد عدد الأفواه التى لابد من إطعامها كلما ازداد احتمال تفاقم فقرها. (نادية حليم سليمان، 1995، 201)

وفيما يتعلق بالسكن: حيث يعد السكن حاجة ضرورية ليسكن فيه الإنسان، ويأوى إليه بعد عناء العمل، وهو أحد المؤشرات الهامة والدالة على نوعية الحياة، وقد أظهرت نتائج المقابلات مع عينة الدراسة أن 80% من النساء المعيلات يسكّن فى مسكن مستقل فى مقابل 40% يسكّن فى مسكن مشترك.

وقد أوضحت معظم عينة الدراسة من المبحوثات بعدم سلامة المرافق الأساسية وخاصة المتعلقة بالمياه والكهرباء.

وقد عبرت إحدى المبحوثات عن ذلك بقولها: "المطرح يادوبك أوضتين

مأضينا بالعافية والمية والنور مقطوعيين معظم الوقت".

وتقول امرأة ثانية: "المكان مش مأضيينا علشان عددنا كبيرا أنا وزوجى وأربع أولاد وكل ده فى أوضتين بس".

وتدل هذه النتائج على أن معظم سكن المبحوثات يتسم بقلة الإمكانات التى تشبع الحاجات الأساسية للإنسان.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة سيد جاب الله السيد بعنوان: النساء الفقيرات فى القطاع غير الرسمى – دراسة استطلاعية لبائعات الأرصفة بمدينة طنطا 2003 والتى أسفرت عن أن الطابع الغالب بمساكن المبحوثات عبارة عن حجرة للنوم الجماعى وتخزين وإعداد وتناول الطعام واستحمام الإنسان وغسيل ملابسه ونشرها للتجفيف ومكان لمذاكرة الأبناء الذين يدرسون. (سيد جاب الله السيد، 2003، 26)

وفيما يتعلق بالصحة حيث تعد الصحة أحد الحقوق الأساسية بالنسبة لكل إنسان، كما تعد أحد الأبعاد الرئيسية الدالة على فعالية العمل، وبناء على ذلك تكشف النتائج عن ارتفاع فى نسبة النساء اللاتى يعانين من مرض أو أكثر مثل السكر والضغط والقلب وغيرها، وذلك نتيجة الإجهاد فى العمل أكثر من اللازم، وقد عبرت أحد المبحوثات عن ذلك بقولها: "أعمل أيه باضطر أجى على صحتى، وعلى نفسى علشان أوفى متطلبات البيت والأولاد".

وتقول امرأة ثانية: "عندى سكر وضغط عالى ولكن لازم اشتغل لأن جوزى متوفى وأنا مسئولة عن كوم لحم فى رقبتى".

وتدل هذه النتائج على حقيقة جوهرية وهى أن النساء الفقيرات من هذه الشريحة هى أقل الفئات الاجتماعية المدعومة فى نظام الرعاية الاجتماعية، ولا شك أن النقص فى الرعاية الطبية والنقص فى الخدمات يؤدى فى النهاية إلى أن المرأة المعيلة لأسرتها تدفع ثمن هذا النقص نتيجة زيادة أعباء الحياة وصعوبة المعيشة.

أما بالنسبة للبعد الثقافى لعينة الدراسة فقد لوحظ من خلال المقابلات أن معظم النساء لا يقرأن الصحف، والنسبة الضئيلة منهن يطالعن بعض الصحف مثل صحيفة الأخبار وخاصة أخبار الحوادث، أما بالنسبة لمشاهدة التليفزيون وخاصة الأفلام والمسلسلات المقدمة فهن يستقيين منها معظم المعلومات، وفى المقابل أعربت 42% عن مشاهدة البرامج التى تتحدث عن الأحداث والوقائع الجارية الخاصة بالمجتمع المصرى.

وفى هذا تقول إحدى المبحوثات "باروح البيت مهدودة وتعبانة من الوقفة فى السوق طول النهار علشان أكفى مطالب البيت وإذا اتفرجت فى التليفزيون على حاجة بالليل باتفرج على التمثليات والأفلام".

وتقول امرأة ثانية: "ياريت كنا نعرف نقرأ ونكتب كنا ذاكرنا لأولادنا". وقد أعربت امرأة ثالثة عن ذلك بقولها "باعرف كل حاجة من التليفزيون من خلال

الفرجة على الأفلام والمسلسلات زهقنا من الكلام فى السياسة احنا عاوزين البلد تتصلح وخلاص".

وتدل هذه النتائج على أن صلة المبحوثات من عينة الدراسة بالعالم الخارجى تأتى من خلال التليفزيون حيث تشكل الأفلام والمسلسلات إحدى الوسائل التى تستقى منها هذه الشريحة ثقافتها، كما تدل هذه النتائج على انخفاض مستوى الوعى الثقافى بانخفاض وتدنى المستوى التعليمى وارتباط أسلوب حياة المبحوثات بالبحث عن لقمة العيش فقط.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة فيونا بعنوان: النساء فى القطاع غير الرسمى – إسهامات التعليم والتدريب عام 1996 والتى أسفرت عن أن النظام التعليمى أخفق بشكل عام فى اعداد المرأة ورفع مستوى وعيها الثقافى وتنمية مهاراتها للحصول على أجر أفضل ووظائف هامة مما دفعها لممارسة أنشطة ذات مستويات هشة. (Fiona, L., 1996, P.18)

المحور الثانى: وهو المتعلق بالأسباب الحقيقية التى تدفع المرأة إلى البحث عن عمل فى القطاع غير الرسمى فى منطقة سوق باكوس.

وللكشف عن الأسباب التى تدفع المرأة إلى هذا النوع من العمل فقد كشفت النتائج من خلال المقابلات مع المبحوثات عن أن الفقر وعدم كفاية الدخل وتعدد متطلبات الأسرة يعد أحد أهم الأسباب التى تدفع المرأة إلى البحث عن عمل فى هذا القطاع.

وقد عبرت أحدى المبحوثات عن ذلك بقولها: "أعمل أيه العيشة صعبة، ولكن كله يهون علشان الولاد يتعلموا ومايطلعوش زى".

وتقول امرأة ثانية: "طب حأاكل عيالى منين لازم اشتغل علشان مأتحوجش لحد".

وتقول امرأة ثالثة: "مالناش أى مورد رزق تانى غير أنى اشتغل وأكفى متطلبات عيالى".

وقد أعربت امرأة رابعة عن ذلك بقولها: "زوجى مريض بالقلب واحتياجاتنا كتيرة ومفيش حد غيرى ينفع يشتغل لأن عيالى صغيرين والحكومة مش عاملة تأمينات على المرض إذا توفى زوجى".

وهذا يدل على تدنى أوضاع المرأة التى تلتحق بهذا النوع من العمل وخاصة فى ظل زيادة الفقر والحرمان المادى وارتفاع معدلات البطالة، وهذا النوع من العمل وتردى أحولها المعيشية، وأن محاولة توفير دخل مادى للأسرة هو الدافع الأساسى وراء عمل المرأة فى هذا القطاع؛ فهى مدفوعة إلى أى عمل شريف مهما كان الثمن لأنها تعول وتحتاج للأنفاق على من تعوله.

وبسؤال المبحوثات عن مدى كفاية الدخل لمتطلبات المعيشة الأساسية؛ فقد

أظهرت نتائج المقابلات أن الغالبية العظمى من المبحوثات يؤكدن على عدم كفاية الدخل، فى مقابل 10% فقط يؤكدن محاولاتهن تدبر أمورهن وأمور أسرهن اللاتى يعلنهنَّ.

وقد عبرت إحدى المبحوثات عن ذلك بقولها: "الدخل بسيط أوى حيجيب أيه ولا إيه".

وتقول امرأة ثانية: "باضطر أقعد أبيع الخضار فى السوق من صباحية ربنا من الساعة سابعة صباحا لحد قبل المغرب علشان أكفى احتياجات عيالى ومع ذلك الفلوس مش بتكفى".

وتقول امرأة ثالثة فى ذلك: "باضطر استلف من جيرانى علشان أمشى أمورى"، ورابعة تقول: "أنا داخلة جمعية علشان مصاريف المدرسة كتير وبرضة علشان تفك أزمة حاعمل أيه لازم أدبر أمورى وأمور عيالى".

كما عبرت نساء أخريات عن ذلك حيث تقول أحداهن: "زوجى مريض عنده القلب والدواء بتاعه غالى باضطر استلف علشان أجيبهوله، الحكومة أصلها مش سأله فينا ولا فى أى تأمينات علشان تساعد الناس اللى زينا".

وتقول امرأة ثانية: "زوجى متوفى ومصاريف المدارس كتير عليا والعيال مش منتظمين فى مرواح المدرسة، ولا فى الدراسة وأنا عوزاهم يتعلموا لكن مش عارفة أعمل أيه، ساعات كتيرة يقفوا يساعدونى فى الكشك".

وأعربت امرأة ثالثة عن ذلك بقولها: "لما الطلبات تكتر علىّ باضطر أساعد فى البيوت بجانب بيع الخضار فى السوق والناس اللى باشتغل عندهم كتر خيرهم بيساعدونى وبيدونى اللى أنا عوزاه من فلوس وهدوم وأكل".

وتدل هذه النتائج على أن الحصول على المال وكسب العيش ومحاولة توفير دخل مادى للأسرة بسبب مرض الزوج أو وفاته من أجل الوفاء بمتطلبات الحياة المعيشية الضرورية يعد من أهم الدوافع التى تدفع المرأة إلى البحث عن عمل، حتى ولو كان فى مهن هامشية ومتدنية ومرهقة طوال اليوم.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة سعد الدين إبراهيم بعنوان: تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبى إلى بكين عام 1995 والتى أسفرت عن أن الأسر التى تعولها النساء تعد من أشد الأسر فقرا، وأقلها قدرة على الوفاء بالحاجات الأساسية لأعضائها. (سعد الدين إبراهيم، 1995، 17)

المحور الثالث: المشكلات التى تعانى منها المرأة فى منطقة سوق باكوس.

يمكن القول أن معظم مشكلات مجتمعنا المصرى من حيث مداها أو توزيعها أو ثباتها أو إيجاد حلول لها لا يتأتى إلا بالرجوع إلى أعضاء المجتمع أيا كانت مكانتهم، وأيا كانت مهنتهم ومراكزهم فى البناء الاجتماعى.

ولذلك ارتبطت مشكلات المرأة فى الحضر بالظروف العامة أو بالأوضاع

الاجتماعية والاقتصادية والصحية ... وغيرها السائد فى مجتمعنا بوجه عام، وبهذه الشريحة من هذا المجتمع بوجه خاص.

وقد كشفت النتائج عن أن هناك مشكلات متعددة تعانى منها هذه الشريحة من النساء فى منطقة سوق باكوس.

وفى ذلك تقول إحدى النساء: "مشاكلنا كتيرة حقولك أيه ولا إيه وأهمها الفلوس مابتكفيش أى حاجة ومطالبنا بتزيد كل يوم".

وتقول امرأة ثانية عن ذلك بقولها: "أهم مشكلة عندنا احنا بياعين الخضار استغلال التجار لينا مش عاوزين يرحمونا وبتوع الإزالة بيجوا يرموا حاجتنا".

وتقول امرأة ثالثة: "أنا شايلة الحمل والهم كله لوحدى زوجى عاطل ومش مقدر تعبى وشقاى طول اليوم، المهم عنده يضيع الفلوس على شرب السجاير".

وعبرت رابعة عن ذلك بقولها: "مشاكلنا كتيرة أهمها مصاريف تعليم العيال والدروس الخصوصية غالية باضطر استلف أو أدخل جمعية مع جيرانى علشان أعلمهم".

كما تقول امرأة خامسة: "جوزى تعبان طول النهار يتعارك مع العيال وخصوصا وأنا بره فى الشغل، ولما أرجع البيت يأخذ منى الفلوس وينزل يقعد على القهوة مع صحابه".

وتكشف هذه النتائج عن حقيقة جوهرية وهى أن هذه الشريحة من النساء فى قطاع العمل غير الرسمى فى منطقة سوق باكوس تعانى من مشكلات كثيرة ومتعددة ليس من مشكلات اقتصادية فقط، وإنما من مشكلات اجتماعية أيضا مثل مرض الزوج أو عدم مبالاته واعتماده على عمل زوجته فى إشباع احتياجاته الأساسية فقط مثل شرب السجائر والجلوس مع أصحابه على المقاهى وإهماله لشئون أسرته، وقد كشف ذلك عن وجود بعض مظاهر التفكك الأسرى نظرا لغياب هذه الشريحة من النساء فترات طويلة خارج المنزل.

كما تكشف هذه النتائج السابقة وقد اتضح ذلك فى شكوى معظم نساء هذه الشريحة فى منطقة سوق باكوس من غلاء الأسعار وخاصة نفقات الدواء، وكذلك التعليم، وعجز هؤلاء النساء عن تدبير نفقات الدروس الخصوصية لارتفاعها وخاصة على ميزانية البسطاء من محدودى الدخل وأيضا من متوسطى الدخل فى المجتمع المصرى وخاصة فى وقتنا الراهن، كما تتعرض نساء هذه الشريحة من استغلال التجار الذين يمدونهن ببعض السلع الصغيرة ومن المطاردة من شرطة المرافق والطرقات.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عزة عبد المحسن خليل بعنوان: النساء ومواجهة الافتقار فى مصر عام 2003 والتى أسفرت عن أن الأسرة الفقيرة التى تعولها النساء هى من أكثر الأسر فقرا من حيث متوسط الدخل أو نصيب الفرد من

الدخل أو مستوى المعيشة أو تدنى مواصفات السكن الذى يعيش فيه، وفى ضوء هذه الأوضاع المتدنية يتزايد حجم المشكلات التى تعانى منها هذه الأسر. (عزة عبد المحسن خليل، 2003، 4)

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة امينويلز إسلام بعنوان: علم اجتماع الفقر عام 2007 والتى أوضح فيها أن الناس الذين تنقصهم موارد الدخل يفشلون فى الاستثمار فى الجوانب الأخرى مثل تعليم أبنائهم، بالإضافة إلى أن هؤلاء الفقراء معرضون للمرض والرعاية الصحية السيئة، وأنهم يعيشون فى سلسلة متشابكة، ومعقدة من المشكلات وأنه إذا سيطرت المشكلات فإنها لا تتيح الفرص الأخرى بل تشكل مجموعة متراكمة من المشكلات التى تجعل أى استجابة فعالة شبه مستحيلة. (Islam, A., 2007, p. 9)

كما تتفق هذه النتيجة مع التوجه النظرى للدراسة حيث أن ظاهرة الاستبعاد الاجتماعى تمس أعداد كبيرة من الناس فهى ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها جميع الجوانب الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسكنية... الخ أى يتداخل فيها كل شئ، وفى هذا الصدد يؤكد جيدنز أن الاستبعاد الاجتماعى لفئة معينة يتشكل من خلال ظروفها الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، كما يؤكد جون هيلز أن الاستبعاد الاجتماعى يمثل انتهاكا لقيمة العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى أنه يمثل حاجز يحول دون تحقيق تكافؤ الفرص فى جميع المجالات. (جون هيلز وآخرون، مرجع سابق، 11)

أما بالنسبة للمحور الرابع والأخير وهو المتعلق بالملامح المستقبلية المتوقعة لظاهرة الاستبعاد الاجتماعى بالنسبة للمرأة المعيلة فى منطقة سوق باكوس ومدى تطلعاتها، فقد كشفت النتائج عن قتامة المستقبل وقد أتضح ذلك فى صعوبة التطلع إلى مستقبل أفضل من وجهة نظرهن حيث تسود ثقافة من فقدان الثقة بالنفس، هذا فضلا عن الشعور باليأس والاحباط نتيجة الضعف، وقلة الحيلة والرضا بالقدر.

حيث عبرت إحدى النساء عن ذلك بقولها: "الحكومة عمرها ما سألت ولا حتسأل فينا أصلا".

وتقول امرأة ثانية: "مالناش أى تأمين صحى علشان لما نمرض نقدر نقف على رجلينا من تانى ونشتغل".

وتقول امرأة ثالثة: "أتمنى أن أسيب شغلى ده لأنى تعبت منه ولو كان زوجى عايش ماكنتش أتبهدلت كده ولكن حاعمل أيه ما باليد حيلة".

وتقول رابعة: "الحكومة بتهتم بس بالناس اللى صوتها عالى وبتحقق لهم مطالبهم رغم أنهم أحسن مننا كتير، أما أحنا فمالناش حد غير ربنا".

كما عبرت امرأة خامسة عن ذلك بقولها: "العيشة صعبة ومفيش أى أمل فى بكره علشان وضعنا يتحسن طالما الحكومة مش سأله فى الناس اللى زينا".

وتعبر هذه النتائج عن مدى التهميش والشعور بالإقصاء أو الاستبعاد

الاجتماعى من قبل الدولة لهن، الأمر الذى يجعل معظمهن يعتمدن على ما يقدمه لهن أهل الخير فى المنطقة فى شكل زكاة مال.

بالإضافة إلى عدم وجود رعاية صحية أو تأمين صحى لهن نظرا لتعرضهن للأمراض نتيجة طبيعة عملهن المجهدة والقاسية فى الشارع كبائعات على الأرصفة أو صاحبات أكشاك صغيرة، وأن عملهن يمكن أن يستغرق ساعات طويلة يوميا ولذلك فهن فى حاجة إلى رعاية صحية رخيصة تتناسب مع مستوى أجورهن وعملهن غير الدائم.

كما تكشف الأقوال السابقة عن مدى الفقر أو الحرمان الاجتماعى حيث ينظر إلى الحرمان على أنه عملية منظمة للتهميش والاستبعاد حيث البنية الاجتماعية الاقتصادية المشوهة، وهذا يعد مظهرا من مظاهر التفاوت الاجتماعى واللامساواه الاجتماعية والتى يعد الفقر أبرز إفرازاتها مما يؤدى إلى مزيد من الاستبعاد الاجتماعى لهذه الشريحة من المجتمع.

وتدل هذه الأقوال السابقة والتى تدل على النظرة التشاؤمية على أن هذا النوع من العمل الهامشى لم يكن بناء على رغبة النساء اللاتى يمتهن هذا العمل، ولكنهن مجبرات على العمل نظرا لظروفهن الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وأنهن لا يسعين إلى تغيير واقعهن وواقع أسرهن نظرا لإمكانياتهن المحدودة، كما تكشف معظم هذه المقابلات عن الاستسلام واليأس من الحياة ومدى قتامة المستقبل، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أمية المبحوثات التى تحول دون تحقيق أى شئ سوى الاستسلام للواقع المرير.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التى قام بها كل من هانس بييرمارتن وهارالد شومان فى مؤلفهما بعنوان: فخ العولمة الصادر عام 1998 واللذان أوضحا فيه أنه فى القرن الجديد سيكون هناك 20% من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش فى رغد وسلام، فى مقابل 80% وهى الغالبية المتبقية فهم السكان الفائضين عن الحاجة وهم العاطلون الذين يرغبون فى الحصول على عمل، كما أشار المؤلفان إلى أن هذه النسبة الهائلة 80% يمثلون الطبقة الدنيا وهذه الطبقة ستواجه بالتأكيد بمشاكل كبيرة وهم مهددون بالبطالة ومن ثم بالاستبعاد. (هانس بييرمارتن وهارالد شومان، 1998، 245)

وبالنسبة لتطلعات هذه الشريحة من النساء فى منطقة سوق باكوس فقد أظهرت الغالبية العظمى رغبتهن فى ضرورة اهتمام الحكومة بهن، وقد عبرت إحدى النساء عن ذلك بقولها: "ياريت يكون لنا نقابة علشان تجيب لنا حقوقنا بدل ما احنا متبهدلين فى الشارع وبيطاردونا وبنسمع كلام مش كويس".

وتقول امرأة ثانية: "ياريت الحكومة تعمل أى حاجة لينا علشان تساعدنا فى الأيام الصعبة اللى جاية".

وعبرت امرأة ثالثة بقولها: "مالناش أى تأمين اجتماعى يحمينا من بكره زى الوظائف التانية".

وتقول امرأة رابعة: "نفسى الحكومة تعمل لنا تأمين صحى علشان لما نتعب نلاقى اللى يسعفنا".

وعبرت امرأة خامسة بقولها "أتمنى أن تنظر الحكومة وتهتم بصحتنا وبتعليم ولادنا وتعمل لنا تأمين يساعدنا محدش عارف بكره مخبى لنا أيه ولا حد عارف رزقه فين".

وتدل هذه النتائج على الأحلام المتواضعة لهذه الشريحة والطموحات المحدودة فهذه الشريحة من النساء محرومات من أى تنظيم نقابى أو حماية قانونية أو تأمين اجتماعى وصحى، فالظروف المعيشية القاسية وارتفاع نسبة الأمية وتفشى الفساد السياسى والاقتصادى تضع هذا النوع من القضايا فى مرتبة الاستبعاد والتهميش من أجندة الأولويات.

خاتمة الدراسة:

لقد اتضح من الطرح السابق مدى الاستبعاد الاجتماعى الذى لحق بشريحة النساء المسئولات عن أسر فى قطاع العمل غير الرسمى فى منطقة الدراسة (سوق باكوس) والذى نتج عنه تأثيرات سلبية متعددة فى أوضاعهن وخاصة فى الحضر، ويرجع ذلك إلى الفقر الذى يعد من أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية الهامة التى تنتشر فى معظم أنحاء مجتمعنا المصرى والذى أدى إلى عدم التكافؤ وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية ومن ثم هيمنة القادرين مقاليد الحكم ومعظم الأنظمة فى المجتمع والتى أسماها انتونى جيدنز جماعة الصفوة وهى من وجهة نظره الجماعات المحظوظة التى تعيش داخل مجتمعات محاطة بالأسوار فى مقابل تهميش جماعات الأغلبية من ممارسات الحياة العامة بمختلف مجالاتها حتى من خلال تجمعاتهم السكنية العشوائية الفقيرة.

لذا حاولت الدراسة الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية لهذه الشريحة من النساء فى قطاع العمل غير الرسمى فى منطقة سوق باكوس وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- تتمثل الغالبية العظمى من النساء المسئولات عن أسر فى الفئة العمرية من (30-45) عاما. حيث يمثلن 38% مما يدل على أن الغالبية العظمى من النساء المعيلات فى منطقة سوق باكوس يقعن فى الفئة العمرية المنتجة التى تتحمل مشقة العمل لمواجهة ضغوط الحياة المعيشية. وتعكس هذه النتيجة حقيقة رئيسية وهى أن غالبية المبحوثات من هذه الشريحة لا يقدمن على هذا النوع من العمل إلا فى سن متأخرة وبعد تعرضهن لظروف اجتماعية واقتصادية وصحية قاسية كالترمل والطلاق وعجز الزوج عن العمل والفقر المدقع... الخ.
- الغالبية العظمى من نساء هذه الشريحة أميات حيث بلغت نسبة أميتهن 54%. مما يكشف عن حجم التحديات التى تواجه هذه الشريحة من النساء اللاتى يعملن فى هذا القطاع؛ فالأمية لا تقف فقط وراء سلبية المرأة فى التنمية بل تحولها إلى عضو غير منتج فى المجتمع. وتتفق هذه النتيجة مع التوجه النظرى للدراسة "الاتجاه التكيفى" الذى يؤكد على أن الوسط الاجتماعى المحيط أو البنية الاجتماعية والاقتصادية المتردية هى المسئول الرئيسى عن فقر وإقصاء وتهميش هذه الشرائح المعدمة. (ديرك لايدر، مرجع سابق، 233)

فافتقار المرأة إلى التعليم والثقافة وإلى الخبرة، وضعف نشاطاتها العامة وتكييفها مع أوضاعها المتردية يحول دون التغيير، ويعد هذا ثقافة أو أسلوب حياة يتوارثها كل جيل من الجيل السابق. (ولاء الجيرى، 2004، 7)

وعلى الرغم من أننا نعيش فى ظل العصر الرقمى أو ظل الثورة العلمية والتكنولوجية إلا أن النتيجة السابقة تتفق أيضا مع نتائج دراسة سارة لوزا التى مر عليها ثلاثة وعشرون عاما والتى أكدت على أن بائعى الطعام الجائلين فى الشارع بوجه عام كنشاط غير رسمى يمثلون مصدرا للدخل وهم يتسمون بالأمية وانعدام

المهارة وانخفاض المستوى التعليمى. (Losa, S., 1991, P. 40)

- وبالنسبة للحالة الزواجية فقد اتضح من خلال المقابلات أن النساء الأرامل يمثلن الغالبية العظمى وذلك بنسبة 42%؛ مما يدل على أن النساء الأرامل فى منطقة سوق باكوس هن المسئولات عن مواجهة أعباء أسرهن أو هن العائل الوحيد فى مواجهة متطلبات أسرهن.
- وفيما يتعلق بالدخل الشهرى فقد أظهرت نتائج المقابلات أن 44% من المبحوثات يتراوح دخلهن الشهرى حوالى 250 جنيه فأكثر، وقد عبر معظمهن عن عدم كفاية الدخل لمتطلبات المعيشة فى ظل زيادة الأسعار حيث تقول إحدى السيدات فى ذلك: "الدخل مابيكفيناش والأولاد مصاريفهم كتيرة ويبقى نفسى أشترى ليهم لحمة أو سمك ولو مرة واحدة فى الأسبوع لكن مابينفعش لأن الأسعار غالية أوى علينا".

وهكذا يبدو واضحا انخفاض دخول معظم نساء العينة فى منطقة سوق باكوس مما يؤثر على حرمانهن من الحصول على السلع والمنتجات الضرورية وخاصة بعد ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة هايزر بعنوان: النساء – الفقر والقطاع غير الرسمى – نحو إطار عملى تحليلى والتى أكد فيها على أن دخل المرأة من هذه الأعمال الهامشية منخفض بدرجة كبيرة بحيث يصعب معه انتشال الأسرة ككل من الفقر. (Heyzer. N. 1981. P. 10)

- وبالنسبة لعدد الأبناء: فقد أوضحت النتائج أن معظم المبحوثات 46% أنجبن أكثر من ثلاثة أبناء، وتنخفض النسبة للنساء اللاتى لديهن خمس أبناء فأكثر إلى 10% وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة نادية حليم سليمان بعنوان: الفقر والنساء المعيلات لأسر 1995. وهذا ما يدعم الافتراض القائل بأن الترمل أو الطلاق مع وجود الأطفال يدفعان المرأة إلى سوق العمل تحت ضغط الحاجة المالية الشديدة. (نادية حليم سليمان، مرجع سابق، 202)
- وفيما يتعلق بالسكن: أوضحت النتائج أن 80% من المبحوثات يسكن فى مسكن مستقل، فى مقابل 40% يسكن فى مسكن مشترك، وقد أكدت معظم المبحوثات بساطة المسكن وقلة المرافق وخاصة فيما يتعلق بالمياه والكهرباء.
- أما بالنسبة للصحة: التى تعد أحد الحقوق الأساسية للمواطن وإحدى الحاجات الضرورية لتوفير شروط تنمية قدرة المواطن على العمل والإنتاج والمشاركة، فقد أظهرت النتائج أن معظم المبحوثات 88% يعانين من أمراض مزمنة كالضغط والسكر والقلب وغيرها نتيجة الإجهاد فى العمل وهى نتيجة ترتبط بأوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية المتدنية ومحصلة طبيعية لعملية الاستبعاد التى تحاصر هذه الشريحة من النساء فهن يعملن فى سوق كبير لا تتوافر فيه أية اشتراطات صحية بل تحيط بهن فى الكثير من الأحيان أكوام القمامة وعدم تقديم أية خدمات صحية لهن، مما يدل على عدم وجود تأمين صحى لهؤلاء البائعات

الفقيرات أو نقص فى الرعاية الصحية المتاحة لهن مما يجعلهن يدفعن ثمن هذا النقص.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة سيد جاب الله السيد بعنوان: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى ترأسها نساء فى القرية المصرية عام 2003 والتى أظهرت عدم وجود أية رعاية صحية لرعاية الأسر التى ترأسها نساء. (سيد جاب الله السيد، مرجع سابق، 148)

- أما فيما يتعلق بالبعد الثقافى فقد لوحظ أن معظم النساء فى منطقة سوق باكوس يستقين ثقافتهن ومعرفتهن بالعالم الداخلى والخارجى من خلال التليفزيون وخاصة فى مشاهدة الأفلام والمسلسلات، مما يدل على تدعيم ثقافة الصورة التى أصبحت تشكل الاتجاهات والآراء وتوجه السلوك وخاصة بالنسبة لهذه الشريحة من النساء مما يكشف عن ارتفاع نسبة أميتهن ومن ثم انخفاض مستوى الوعى الثقافى وتدنى المستوى التعليمى.
- أما المحور الثانى وهو المتعلق بالكشف عن الأسباب التى تدفع المرأة إلى التحاق بالعمل فى القطاع غير الرسمى فى منطقة سوق باكوس فقد كشفت النتائج عن أن الفقر وعدم وجود عائل وتعدد متطلبات الأسرة وصعوبة الحياة المعيشية يعد من أهم الأسباب التى تدفع المرأة إلى البحث عن لقمة العيش والقبول بهذا النوع من العمل الهامشى، وقد عبرت إحدى النساء عن ذلك بقولها: "أنا جوزى مات وكان لازم اشتغل طلباتنا كتيرة". وتقول أخرى: "جوزى عيان بالقلب والسكر والضغط وعندنا كوم لحم مين حيصرف عليهم".

وتدل هذه النتائج على عدم وجود عائل للأسرة وضيق ذات اليد وصعوبة المعيشة يعد من أهم الأسباب التى تدفع المرأة إلى العمل للاسترزاق وكسب العيش للوفاء بالمتطلبات الأساسية للحياة المعيشية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عزة عبد المحسن خليل بعنوان: النساء ومواجهة الافتقار فى مصر عام 2003 والتى أكدت على أن الطلاق والترمل ومرض الزوج تعد أحد الأسباب التى تدفع المرأة إلى مزاولة العمل حيث تعد هذه الشرائح أفقر الفقراء مما يدفع إلى الاضطرار للعمل فى أعمال هامشية لمواجهة صعوبات الحياة المعيشية. (عزة عبد المحسن خليل، مرجع سابق، 6)

- وفيما يتعلق بالسؤال عن مدى كفاية الدخل لمتطلبات المعيشة الأساسية فقد أظهرت النتائج أن الغالبية من نساء هذه الشريحة أى 78% يؤكدن على عدم كفاية الدخل فى ظل ارتفاع الأسعار، فى حين 10% فقط أكدن محاولتهن تدبير أمورهن وأمور أسرهن إما بعمل جمعيات أو بالاستدانة من الغير، مما يدل على أن فقر المرأة وانخفاض دخلها يحول دون إشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة فتضطر المرأة من هذه الشريحة إلى مزاولة أى عمل شريف مهما كان الثمن لأنها تعول وتحتاج إلى الإنفاق على من تعول.
- وبالنسبة للمحور الثالث وهو المتعلق بالكشف عن أهم المشكلات التى تعانى منها المرأة فى هذا القطاع فى منطقة سوق باكوس فقد أظهرت المقابلات عدم كفاية

الدخل لمتطلبات المعيشة وغلاء الأسعار، وكذلك مصاريف المدارس وارتفاع أسعار الدواء، وكذا الدروس الخصوصية، حيث عبرت إحدى السيدات عن ذلك بقولها: "مشاكلنا كتيرة حقولك أيه ولا أيه وأهمها الفلوس ما بتكفيش أى حاجة ومطالبنا بتزيد يوم عن يوم".

وتقول امرأة ثانية: "مشاكلنا كتيرة أهمها مصاريف تعليم العيال والدروس الخصوصية غالية باضطر استلف أو أدخل جمعية مع جيرانى علشان أعلمهم وما يطلعوش زيى".

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة: عزة صيام بعنوان: النساء الفقيرات وهشاشة فرص الحياة فى مصر عام 2003 والتى كشفت عن أن الفقر هو حالة من الحرمان المادى أو مستوى منخفض للدخل، والذى لا يفى بالاحتياجات الضرورية حيث أسباب الرزق غير مستقرة بل موسمية وغير كافية. (عزة صيام، مرجع سابق، 203)

- أما المحور الرابع والأخير والمتعلق بالملامح المستقبلية المتوقعة من جراء ظاهرة الاستبعاد الاجتماعى ومدى تطلعات المرأة المعيلة فى منطقة سوق باكوس؛ فقد أظهرت النتائج النظرة التشاؤمية وصعوبة الحصول على مستقبل أفضل نتيجة الضعف وقلة الحيلة والرضا بالقدر، كما كشفت النتائج عن مظاهر التفاوت واللامساواة الاجتماعية التى يعد الفقر أبرز إفرازاتها مما يؤدى إلى مزيد من الاستبعاد لهذه الشريحة من المجتمع.

وقد اتضح ذلك من تأكيد معظم سيدات هذه الشريحة حيث عبرت إحداهن عن ذلك بقولها: "ملناش أى تأمين اجتماعى يحمينا من بكرة زى الوظائف التانية".

وتقول امرأة ثانية: "العيشة صعبة ومفيش أى أمل فى بكره علشان وضعنا يتحسن طالما الحكومة مش سألة فينا أصلا".

ولا شك أن علاج المشكلات الاجتماعية الأساسية لا يتطلب فقط عهداً جديداً فى التنمية الاقتصادية فى مجتمعنا المصرى الذى أغلبية سكانه فقراء بل يتطلب أيضاً ضمان حصول المستبعدين على حصتهم العادلة من الاحتياجات الضرورية من رعاية غذائية، وصحية، وتعليم ومأوى صحى وتأمين اجتماعى لتدعيم هذه التنمية.

ولذا ينبغى لتحقيق مزيد من الإنتاج والإنتاجية تصفية الاستبعاد والمستبعدين من خلال تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية لضمان حصول الفقراء على الأصول الإنتاجية ورأس المال والخدمات الاجتماعية ولاسيما للفئات الكادحة والمستبعدة فى المجتمع كأمثال هذه الشريحة من عينة الدراسة.

المراجع

أولا المراجع العربية:

1. أحمد، غريب سيد. (2004). تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
2. البحيرى، ولاء على. (2004). المرأة العربية بين واقع الأمية والمستقبل. بيروت: مركز بن رشد.
3. بدران، هدى. وآخرون. (1994). نساء مسئولات عن أسرة. القاهرة: المجلس الدولى للسكان. والمجلس القومى للأمومة والطفولة.
4. بربرى، سحر حسانى. (2009). المتغيرات الاجتماعية عن تهميش المرأة الاجتماعية. رسالة دكتوراه غير منشوره. قسم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة عين شمس.
5. بيومى، أحمد. (2004). محافظة الإسكندرية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
6. تشوسودوفيسكى، ميشيل. (2012). عولمة الفقر. ترجمة: محمد مستجير مصطفى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. مكتبة الأسرة.
7. فؤاد، عايدة. (1997). الرأسمالية الجديدة وآليات تكيف المرأة الفقيرة فى: علياء شكرى وآخرين. فى: المرأة والمجتمع – وجهة نظر علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
8. كشك، حسنين. (1998). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعلم المرأة فى القطاع غير الرسمى – المشكلات وآليات التدخل. القاهرة: مركز البحوث العربية.
9. كشك، حسنين. (2004). أفقار الفلاحين - الآليات وسبل المواجهة. القاهرة: دار ميريت.
10. مشهور، أميره والمهدى، عالية. (1994). القطاع غير الرسمى فى شياخة معروف – دراسة استطلاعية. القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة.
11. نالونجا، جان سيراوجى. (2001). النساء المشتغلات فى القطاع غير الرسمى. فى فيتتينو بيكيلى وآخرين: التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية. مركز البحوث العربية بالتعاون مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع.

دوريات وتقارير وندوات:

12. إبراهيم، سعد الدين. (1995). تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبى إلى بكين – تقرير الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمى للمرأة ببكين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال MNICEF وهيئة المعونة USARD والصندوق الاجتماعى للتنمية. القاهرة.
13. البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة. (2002). معهد التخطيط القومى. مصر: تقرير التنمية البشرية. القاهرة.
14. البنك الدولى. (2007) تقرير عن التنمية فى العالم - الدولة فى عالم متغير. ترجمة مركز الأهرام. مطابع الأهرام.
15. بيرمارتن. هانس. وشومان، هارالد. (1998). فخ العولمة – الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. ترجمة عدنان على. الكويت: عالم الفكر. ع (238).
16. تقرير التنمية البشرية. (2008). معهد التخطيط القومى. القاهرة.

17. تقرير التنمية البشرية. (2011). معهد التخطيط القومى. القاهرة.
18. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2008). الكتاب الإحصائى السنوى. القاهرة.
19. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2011/2/10). الكتاب الإحصائى السنوى القاهرة.
20. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2012- 2013). الكتاب الإحصائى السنوى. القاهرة.
21. حجازى، أحمد مجدى. (7-10 مايو. 2000). فقراء فى زمن العولمة – تحليل لبعض مشكلات التهميش الاجتماعى. المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية. القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلد الأول.
22. خليل، عزة عبد المحسن. (2003). النساء ومواجهة الإفقار فى مصر. بحث مقدم إلى منتدى العالم الثالث (داكار). القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية.
23. الخواجة، محمد ياسر (يناير 2001). دور القطاع غير الرسمى فى التنمية المصرية – دراسة ميدانية فى منطقة القرشى بمدينة طنطا. مجلة كلية الآداب. جامعة طنطا. ع (14).
24. رضوان، سمير. (8 يوليو 2001). المرأة المصرية فى سوق العمل – نظره مستقبلية. المنتدى الثالث – المرأة وسوق العمل – القطاع الرسمى وغير الرسمى. القاهرة: المجلس القومى للمرأة.
25. زيتون، محيا. (2000). أوضاع المرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى: فى قضايا ومشكلات فى: المؤتمر السنوى الثالث للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة.
26. سليمان، نادية حليم. (15-16 مايو 1995) الفقر والنساء المعيلات لأسر – الأبعاد وصور المواجهة، سياسات التكيف الهيكلى فى مصر – الأبعاد الاجتماعية. فى: أحمد زايد وسامية الخشاب (محرران). أعمال الندوة الثانية لقسم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة القاهرة.
27. السيد، سيد جاب الله. (2003). الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى ترأسها نساء فى القرية المصرية، الأسرة المصرية وتحديات العولمة. فى: أحمد زايد وأحمد مجدى حجازى (محرران). أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
28. السيد، سيد جاب الله. (2003). النساء الفقيرات فى القطاع غير الرسمى – دراسة استطلاعية لبائعات الأرصفة بمدينة طنطا فى: محمد سعيد فرح (محرر) فى كتابات اجتماعية معاصرة. مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب. جامعة القاهرة.
29. صيام، عزة أحمد. (2003). النساء الفقيرات وهشاشة فرص الحياة فى مصر – دراسة ميدانية لعينة من النساء الفقيرات فى حى شعبى العولمة وقضايا المرأة فى العمل، أعمال الندوة العلمية. فى: عبد الباسط عبد المعطى واعتماد محمد علام (محرران) القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
30. الضبع، عبد الرؤوف. (2003) أحوال الفقراء فى الريف المصرى – دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، الأسرة المصرية وتحديات العولمة. فى: أحمد زايد وأحمد مجدى حجازى (محرران). مرجع سبق ذكره.
31. عبد الفضيل، محمود. (19-21 ديسمبر 2005). العولمة والفقر وعدم المساواة فى المنطقة العربية. ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا حول تأثيرات العولمة على الوضع الاجتماعى فى المنطقة العربية. بيروت - القاهرة.

32. علام، اعتماد محمد. (2003). العولمة ومشاركة المرأة فى سوق العمل الرسمى – مقاربة نظرية ومنهجية. العولمة وقضايا المرأة فى العمل، أعمال الندوة العلمية. فى: عبد الباسط عبد المعطى واعتماد محمد علام (محرران) مرجع سبق ذكره.
33. لايدر، ديرك. (2000). قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى. ترجمة عدلى السمرى. المشروع القومى للترجمة. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. ع(143).
34. لطفى، سهير وآخرون. (2000). الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعى – الواقع والتطلعات - دراسة مسحية بالعينة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى. القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
35. المجلس القومى للمرأة. (2000- 2001) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. الأوراق الخلفية. القاهرة.
36. محمد، أمال عبد الحميد. (2003). إعادة الهيكلة الاقتصادية والعمالة المؤقتة – دراسة حالة المرأة فى سوق العمل الحضرى. العولمة وقضايا المرأة فى العمل، فى: عبد الباسط عبد المعطى واعتماد محمد علام (محرران). مرجع سبق ذكره.
37. المركز الإنمائى دون الأقليمى لشمال أفريقيا (أبريل 2002)– ورقة مقدمة بعنوان: المرأة والفقر فى شمال أفريقيا. الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا. المغرب.
38. هيلز، جون وآخرون. (أكتوبر. 2007). الاستبعاد الاجتماعى – محاولة للفهم. المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. الكويت: عالم المعرفة. ع (344).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

39. Aminuls, I. (2007). Sociology of poverty – quest for a new Horizon.
40. Fiona, L. (Feb. 1996). Women in the Informal sector. the contribution of Education and Training. U.K.. V.6. N.1.
41. Heydzer, N. (Aygust. 1981). Women. Subsistence and the informal sector towards A framework of Analysis Sussex: Institute of development studies (IDS).
42. Horgan, G. (2001). How Does Globalization Affect women? International socialism. vol. 92. No. 1-2.
43. Kojma, Y.U. (2001). In the Business of cultural Reproduction: theoretical implications of the mail –order B ride phenomena. Women's studies international forum. vol. 24. No. 2.
44. Losa, S. (1991). Urban street food vendors-case study from Egypt. in Hopkins Nicholas. S. et al: Informal Sector in Egypt. Cairo: Papers in social sciences. vol. 14. No. 4.
45. Lyon, E. & Trost, J. (1981). Conducting Focus group sessions. Mexico. volume 12.
46. Michael, R. and Carla, C. (Spring 1996). Contributions of urban Informal Sector to Environmental Management. Regional Development Dialogue. Japan. V. 17. N. 1.
47. World Bank. (2001-2002). World Development Report. Oxford University.